

فوق الطاوله

عامر إلياس شهدا

ثورة الثمانينيات

أعجبني تصريح وزير الزراعة حين قال لابد من العودة لثورة الثمانينيات. من يعتقد أن الرهان على عودة العلاقات العربية مع دمشق واستثناءات قانون قيصر وغيض النظر الأوروبي عن العقوبات الاقتصادية على الشعب السوري سيحسن الوضع الاقتصادي السوري، يعتبر ذلك ضرباً من الخيال بغياب سيناريوهات اقتصادية سورية تسهل استثمار عودة العلاقات مع دمشق من دون إسقاط ضرورات سياسية قد لا تضع أي اعتبار للوزن الاقتصادي رغم أنه ملح، وهذا أمر دولي طبيعي في اللعب السياسي.

المشهد بالتحديد كمن يبحث عن إدخال السمك ليرببه في صحراء لا ماء فيها. عودة العلاقات تستهل إدخال السمك نعم إلا أننا لا نملك الماء للحفاظ على حياة السمك رغم وجود الماء ولكن بغياب الفكر المساعد على استخراج واستثمار الماء.

وزير الزراعة استشعر الخطر وطالب بالعودة إلى ثورة الثمانينيات، أيقن وزير الزراعة أنه في تلك الفترة كانت هناك قامات زراعية اقتصادية استطاعت هذه القامات وبغياب الكثير من القومات أن تبني منظومة زراعية متينة خلقت احتياطات إستراتيجية للمنتجات الزراعية وعلى رأسها القمح الذي وصل إنتاجه بأحد المواسم إلى ٧ ملايين طن وخلق منظومة زراعية من أقوى المنظومات في العالم.

رغم الحصار الاقتصادي على سورية وإطلاق مشروع التوازن الإستراتيجي العسكري مع إسرائيل في تلك الفترة استطاع العقل السوري أن يخلق احتياطياً من القطع الأجنبي والذهب، واستطاع أن يحصر حاجة البلد من كميات المواد الأساسية الاستهلاكية عن طريق دفتر العالمة، فحقق بذلك وفراً وتلافي هدر القطع الأجنبي. وكل ذلك حدث بغياب أي استثمار صناعي في سورية سوى معامل الساسي والكنسرة والمنظفات وورشات بسيطة.

الزراعة في الثمانينيات والتسعينيات حققت موارد من القطع الأجنبي لم تستطع الاستثمارات الصناعية التي دخلت سورية لاحقاً أن تحقق.

إن الوضع الاقتصادي السوري لا يمكن أن يستقيم بغياب زربية وعدد من السيناريوهات الاقتصادية وإعادة الثقة بالفكر الاقتصادي السوري من خلال الشفافية المغيبة ومن خلال خلق ورش عمل توث مؤشرات الإرادة الجدية في العودة لبناء أساس متين يمكن سورية من استثمار عودة العلاقات مع دمشق والانفتاح الاقتصادي عليها فمن أهم المؤشرات التي تخلقها ورش العمل هي: أولاً: حصر عدد الأسر القمية في سورية.

ثانياً: احتساب الكميات اللازمة للاستهلاك من المواد الأساسية والمتكاتف النظيفة والأدوية لإيقاف هدر القطع الأجنبي ومحاربة الاحتكار والسوق السوداء التي نشأت بسبب إهمال احتساب العدد والكميات المعتمدة من كل دول العالم.

ثالثاً: احتساب الحاجة الحقيقية من القطع الأجنبي لتمويل الاستيراد وإعادة ترميم الاحتياطات منه.

رابحاً: خلق قاعدة بيانات توضح أعداد الكوادر المهنية والعلمية التي هاجرت خلال فترة الحرب ووضع سيناريو لتعويضها.

خامساً: خلق قاعدة بيانات لاقتصاد الظل توضح أعداد المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي نشأت قبل وخلال فترة الحرب.

سادساً: وضع ضوابط وإجراءات لخلق قطاعات جديدة توضح أعداد المهاجرين الجدد أو الراغبين في الهجرة وهذا الأمر لا يحتاج لمجهود فكري كبير فالبنى التحتية لتجسيده موجودة ولكن ينقصها فكر لاستثمارها.

سابعاً: الوقوف على الوضع الحقيقي للكلفة النقدية المتداولة ووضع سيولة المصارف.

ثامناً: إعادة النظر بأسلوب وإجراء وضع الموازنة العامة للدولة حيث تبني على أساس قاعدة بيانات صحيحة ويفضل للوصل إلى موازنة حقيقية لا تتضمن هدرًا للموارد، إن تبدأ بموازنة صفرية لثلاثة أعوام متتالية.

تاسعاً: خلق قاعدة بيانات حقيقية وواقعية بأمالك الدولة المنقولة وغير المنقولة.

أعتقد أن البدء بهذه الأعمال سيساعد على عودة الثقة والتعاون ويعزز ذلك أيضاً على الانفتاح الاقتصادي المنتظر حيث يعطي انطباعاً بأن أي تعاون اقتصادي مع أي دولة سيكون مبنياً على أسس عادلة واضحة تحقق المصالح الاقتصادية السورية أولاً، ولن تكون غوغائية ولن تعتمد على بروباندأ إعلامية إعلانية وإنما على قواعد بيانات حقيقية توضح الحاجة الفعلية للاقتصاد الوطني.

النقد والتسليف يحدد عدداً من الضوابط لقبول الهبات والهوايا والتبرعات لمصلحة مصارف التمويل الأصغر

عبد الهادي شباط



حدد مجلس النقد والتسليف عدداً من الضوابط لقبول الهبات والهوايا والتبرعات النقدية والعينية المقدمة لمصلحة مصارف التمويل الأصغر حيث بين المجلس أنه يحق لمصارف التمويل الأصغر قبول الهبات والهوايا والتبرعات النقدية والعينية المقدمة من جهات مقيمة أو غير مقيمة بعد الحصول على الموافقة اللازمة ويتحمل المصرف الواجبات والمسؤوليات والضوابط المحددة ضمن هذا القرار بشأن قبول التبرع وإبائته والتصرف به، وتبقى مسؤولية الفكر المساعد على استخراج واستثمار الماء.

التأكد من قانونية عملية التبرع على عاقد التبرع والمصرف وأن على المصرف عدم استلام الأصل (محل التبرع) إلا بعد الحصول على الموافقة اللازمة وفق أحكام هذا القرار ويلتزم المصرف بالاعتماد دليل إجراءات ومناذج قبول التبرعات واعتمادها أصولاً، على أن يتضمن الدليل تقديم التبرع/ الراغب بالتبرع كتاباً إلى المصرف المزمع تقديمه متضمناً اسم المتبرع - الشكل القانوني - ثبوتيات التعريف بالمتبرع (سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً)، ونوع التبرع (نقدي - عيني)، شروط التبرع (حيث ينطبق) - الأصل النقدي أو العيني موضوع التبرع ومواصفاته وصور قرار مجلس إدارة المصرف بخصوص إمكانية قبول التبرع، وفي حال كان القرار الصادر بقبول التبرع كان انطباق الشروط عليه أو عدم وجود ما يمنع قبوله، يتم رفع الطلب إلى مصرف سورية المركزي وتقديم طلب الموافقة من المصرف

إلى مصرف سورية المركزي لقبول التبرع. وبين المجلس أنه يلتزم المصرف في حال استلام الأصول محل التبرع يتم استلام الأصول محل التبرع أو أي طريقة مقبولة أخرى بالمبهرات للسورية أو بالقطع الأجنبي لحساب المصرف وفي حال كان التبرع بالقطع الأجنبي، يتم إيداعه مهما كانت طريقة تقديمه مع حالتها الفنية، إضافة لتقرير تخميني بقيمتها من خبير مختص لاستكمال إجراءات نقل الملكية والحيازة لمصلحة المصرف بعد صدور موافقة مصرف سورية المركزي وخلال مدة لا تتجاوز المدة الثلاثة أشهر إذا كانت الأصول محل التبرع لها سجلات أصولية (سجل عقاري - سجل المركبات - سجل صناعي...) واستخدام التبرعات العينية في أنشطة المصرف وخدماته، أو تسليها خلال المدة المحددة ضمن التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والمبنية بالموافقة الصادرة عن المصرف، ويلتزم المصرف ببيع حصيلة القطع الأجنبي المتبرع به وفق التعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وخلال

المدة المحددة بالموافقة الصادرة على التبرع وبالنسبة للتبرعات العينية يلتزم المصرف باستلام التبرعات العينية من المتبرع بموجب محضر استلام تفصيلي يتضمن وصف الأصول المتبرع بها مع حالتها الفنية، إضافة لتقرير تخميني بقيمتها من خبير مختص لاستكمال إجراءات نقل الملكية والحيازة لمصلحة المصرف بعد صدور موافقة مصرف سورية المركزي وخلال مدة لا تتجاوز المدة الثلاثة أشهر إذا كانت الأصول محل التبرع لها سجلات أصولية (سجل عقاري - سجل المركبات - سجل صناعي...) واستخدام التبرعات العينية في أنشطة المصرف وخدماته، أو تسليها خلال المدة المحددة ضمن التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والمبنية بالموافقة الصادرة عن المصرف، ويلتزم المصرف ببيع حصيلة القطع الأجنبي المتبرع به وفق التعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وخلال

ليتر الزيت يصل لحدود ١١ ألف ليرة

أكريم لـ«الوطن»: سعر الزيت في العالم أرخص من سورية والحل بالسماح للجميع بالاستيراد

رامز محفوظ



تساءل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم عن أسباب السماح للسورية للتجارة باستيراد الزيت وعدم السماح للقطاع الخاص باستيراد، لافتاً إلى أن الذين يستوردون الزيت هم شخصان فقط ويستوردانه بكميات كبيرة ويتم تعبئته بعبوات صغيرة في سورية ويأتي من الخارج بعبوات كبيرة ولا يتم تصنيعه في سورية إنما يتم تعبئته فقط، لافتاً إلى أن قلة عدد المستوردين أدت إلى احتكار المادة وقلتها في السوق وبالتالي ارتفاع سعره.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار أكريم إلى أن ضبط سعر الزيت لا يتم بالسماح فقط للسورية للتجارة باستيراد الزيت إنما بالسماح لكل من يرغب باستيراد الزيت وفي حال تم السماح لمن يرغب باستيراد الزيت فإن هذا الأمر حتماً سيساهم بضغط سعر الزيت في الأسواق وانخفاضه حتماً، واستغرب موضوع السماح باستيراد الموز وعدم السماح باستيراد الزيت، مؤكداً أن من الأولويات السماح باستيراد الزيت وليس السماح باستيراد الموز، وشدد أكريم على ضرورة إعادة التفكير بطريقة توزيع الاستيراد والسماح بالاستيراد ويجب أن يسمح للجميع باستيراد المادة الأساسية مثل الزيت، مبيناً بحسب رايه أن مادة الزيت باتت محتكرة من السورية للتجارة بعد السماح لها بالاستيراد وكذلك من الأشخاص المسموح لهم بالاستيراد حالياً، ونوه بأن هناك ارتفاعاً عالمياً في سعر الزيت لكن لا يصل لسعر المبيع الذي نراه في سورية، مؤكداً في الوقت نفسه بأن سعر الزيت في كل دول العالم أرخص من سعره في سورية، ولفت إلى أن أرباح التجار في سورية دائماً أقل من دول العالم وعلى سبيل المثال في حال كان يباع منتج ما في الخارج بـ١٠ دولارات يجب أن يباع في سورية بـ١٠ دولار، لافتاً إلى أن النسبة العظمى للأرباح في سورية ١٠ بالمئة في حين أنه في دول أخرى تبدأ نسبة الأرباح عندهم من ٢٥ بالمئة.

الامر الذي سيساهم حتماً بانخفاض أسعاره في السوق، وأضاف: تم فتح باب الاستيراد للموز وبعد السماح باستيراده انخفض سعره من ٢٠ ألف ليرة إلى ٤ آلاف ليرة اليوم في الأسواق، وهذا السعر يعادل سعر ليتر الزيت في كل دول العالم، وقد شهدت أسعار الزيت النباتي ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق وتراوح سعر ليتر الزيت اليوم بين ١٠ و ١١ ألف ليرة ويختلف بين محل وآخر، وكشف مؤخراً وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمير سالم أن زيت دوار الشمس سيكون متوفراً خلال أيام في صالات السورية للتجارة بسعر ٧٢٠٠ ليرة سورية.

الزيت؛ ليس هناك أي مبرر لارتفاع السعر وليتر الزيت في كل الدول بحدود دولار ونصف الدولار

وأوضح سالم في منشور عبر صفحته الشخصية على «فيسبوك» أن السورية للتجارة تقوم منذ أيام، بتخزين عبوات زيت دوار الشمس بأعلى المواصفات وستقوم بطرحه في صالات محددة في كل منطقة من مناطق الجمهورية العربية السورية لبيعها على الطاقة الذكية متعاً للفساد المتمثل ببيعها إلى تجار يرفعون سعره، وذلك خلال أيام قليلة وسعر الليتر سيكون ٧٢٠٠ ليرة، وأضاف سالم: وافقت اللجنة الاقتصادية على أن تقوم السورية للتجارة باستيراد كميات من زيت دوار الشمس تكفي حاجات المواطنين على مدار العام من دون إقطاع.

٨٨ بالمئة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها مشكلات في التمويل و٧٢ بالمئة منها مشكلاتها تسويقية

إسمندر لـ«الوطن»: بحاجة لقانون جديد واتفاق مع المصارف لتسهيل التمويل

الوطن



كشف المدير العام هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر لـ«الوطن»، أن معظم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلات تسويقية وتمويل وأن هناك ٨٨ بالمئة من المشروعات تعتمد على مصادر تمويل تقليدية خارج المصارف والمؤسسات التمويلية لأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يشتر شبيهة بالمصارف وأن حصة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي مخفظة المصارف العاملة في المنطقة لا يتجاوز ٤ بالمئة رغم أن هناك العديد من الخبراء في مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة، لكن التجربة مازالت جديدة وتحتاج لبعض الوقت حتى يمكن لحظ أثرها على المستوى الكلي لتمويل مثل هذه المشروعات.

وتحدث إسمندر في الشأن الثاني من حديثه عن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لترتكز في محافظة حماه و١٧ بالمئة في محافظة ريف دمشق، وبين أنه تم اقتراح إصدار قانون جديد لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة و١١,٥

إلى جانب تطوير الاتفاقيات مع المصارف لتحسين الجانب التمويلي وبحث إمكانية التوسع في إحداث حاضنات الأعمال.

وكان إسمندر أوضح أنه بعد صدور التعريفات الأخيرة لتوصيف المشروعات بناء على محددات واضفة بات يمكن تصنيف المشروعات بشكل أفضل وتوصيفها وتحديد الكثير من طرق تمويلها وإعتماداً مبيناً أن إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتجاوز ٧٧٧ ألف مشروع منها ٤٦٠ ألف مشروع تعمل بشكل دائم وتمثل نسبتها ٥٩ بالمئة من إجمالي المشاريع، في حين هناك نحو ٣١٣ ألف مشروع متوقف تمثل ٤٠ بالمئة من إجمالي المشاريع، وبين أن وجود مصارف لتمويل المشاريع المتنامية الصغر سيكون له أثر مهم على تمويل هذه المشاريع وأن أي نشاط تمويلي لكي يؤدي الغاية منه بشكل حقيقي يجب أن يبني على قاعدة بيانات دقيقة وصحيحة عن القطاع بشكل عام وأن الهيئة تعد دراسات عن المشروعات المستخدمة بشكل مباشر والعوائق التي يمكن أن تواجهها ودراسات الجدوى الاقتصادية المطلوبة وخطة العمل بما يخصف البعبء المادي عن صاحب المشروع وعن المصارف التي تقدم التمويل.

إعفاء المواد الأولية المستوردة من الضرائب تكسر الأسعار «الحلاق»: تطبيق هذا القانون يدفع بعجلة الصناعة ويسهم بانخفاض تكاليف الإنتاج

الوطن

حققت أسعار جمع المواد في الأسواق السورية على اختلاف أنواعها الغذائية والصناعية ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق خلال الأونة الأخيرة بجهة ارتفاع أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة والتخفيف من لهيب الأسعار الحاصل بدأت الجهود لوضع حلول تساهم بتخفيف حدة ارتفاع الأسعار، ومن ضمن هذه الحلول الموافقة على مشروع قانون بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسوم جمركي ١/ بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية وإعفاؤها أيضاً من الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد بهدف دعم الصناعة الوطنية والإنتاج المحلي وتخفيض تكاليفها ما يعكس تخفيفاً للهبب الأسعار في الأسواق.

ووفق مشروع القانون تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد الأولية المستوردة بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، على حين تطبق أحكام هذا المشروع لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ نفاذه وتصدر التعليمات التنفيذية بقرار من وزير المالية بالتنسيق مع وزراء الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومن جانبه أكد أمين سر غرفة صناعة دمشق آكرم حلاق أن القانون القاضي بإعفاء الصناعيين من الرسم ١ بالمئة وما يتبعه من رسوم مفروضة عليه إيجابي جداً ويساهم بدفع عجلة الإنتاج المحلي لأن الرسم ١ بالمئة يشمل شريحة واسعة من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج مشيراً إلى أن البيان الجمركي سيساهم بدفع عبء ضريبة صافراً بالمئة، وأشار حلاق إلى أن تطبيق هذا القانون يخلق حلقاً من شأنه أن يساهم بانخفاض تكاليف الإنتاج لمعظم المواد المصنعة محلياً ما يعكس على كلفة المنتج ويعمل على تخفيضها حيث تشهد اليوم ارتفاعات كبيرة في أسعار المواد الأولية المستوردة من ناحية ارتفاع تكاليف الشحن من شرق آسيا أو أوروبا من جهة أخرى.

ولفت إلى أن الصناعيين على الرغم من ذلك مازالوا يستطيعون تحقيق معادلة قدرة المنتج على الاستمرار بالإنتاج ووضع منتجات في الأسواق تتناسب القدرة الشرائية للمستهلك.

وأه من تاريخ سريان صدور القانون سيتم العمل به لمدخلات الصناعات المشحونة التي سيتم تخليصها لاحقاً عبر المناقذ الحدودية.